



المشاوراة الإقليمية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

بريتوريا، ٢٧-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤



ملخص الرؤساء المشاركين

عقدت المشاوراة الإقليمية للقمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في بريتوريا، جنوب أفريقيا، خلال الفترة ٢٧-٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وقد شارك في استضافتها حكومة جنوب أفريقيا، وحكومة إثيوبيا، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، برعاية حكومة النرويج. وشارك في رئاسة المشاوراة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. سبقت الاجتماع مشاورات تحضيرية لأصحاب المصلحة عقدت بينهم وبين ٣٢٨٦ فردًا يمثلون دوائهم الانتخابية الأوسع. جمع الاجتماع بين ٢٠٠ مشارك من ٢٣ دولة^١ في المنطقتين دون الإقليميتين اللتين تمثلان الدول الأعضاء، ومنظمات المجتمع المدني الإقليمية، والوطنية، والمحلية، والمجتمعات المتضررة، ووكالات الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية. وحضر هذا الاجتماع الدول الأعضاء السبع التي استضافت مشاورات أخرى للقمة العالمية للعمل الإنساني (WHS) أو التي سوف تقوم باستضافتها بصفة مراقب.^٢

وقد أعرب المشاركون عن تقديرهم للرؤساء المشاركين وأعضاء الفريق التوجيهي الإقليمي بخصوص العملية الاستشارية والشاملة التي تتألف من مشاورات موسعة لأصحاب المصلحة والاجتماع الاستشاري الإقليمي اللاحق في جنوب أفريقيا. اتفق المشاركون على أن الاجتماع الذي عُقد في بريتوريا لا يشكل نهاية مشاركة المنطقة في القمة العالمية للعمل الإنساني (WHS)، وإنما يشكل فقط البداية.

يذكر أدناه ملخص لأهم التوصيات الرئيسية التي وضعها المشاركون في المشاوراة الإقليمية. وسيتبعه تقرير أكثر تفصيلاً يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي www.worldhumanitariansummit.org.

مرجع الصورة:

جوهر، الصومال،

١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

AU UN IST PHOTO/Tobin Jones

^١ أنغولا، وبوتسوانا، وبوروندي، وجزر القمر، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، وليسوتو، وملاي، وموزمبيق، وناميبيا، ورواندا، وسيشيل، والصومال، وجنوب أفريقيا، وجمهورية السودان، والسودان، وسوازيلاند، وتنزانيا، وأوغندا، وزامبيا، وزمبابوي، ومدغشقر

^٢ ألمانيا، وهنغاريا، واليابان، والأردن، والنرويج، وسويسرا، وتركيا



١- تعزيز مهام الدول لتشمل تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة، وحماية المجتمعات المتضررة، وتحمل مسؤوليتها:

- دعم القيادة الحكومية بالإطارات القانونية المناسبة التي توضح الأدوار والمسؤوليات، وتحدد المساءلة على المستويين المحلي والوطني؛
- إنشاء آليات تنسيق تقودها الحكومات مع أصحاب المصالح الإنسانية الرئيسيين جميعًا، بما في ذلك الشركاء الدوليين، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وتنسيق العمل وفقًا للخطط والهيكل الحكومية؛
- تعزيز إدارة الحكومات وتحليلها للبيانات المتعلقة بجميع المخاطر وسرعة التأثر بها؛
- زيادة مستوى الاستثمارات الحكومية في بناء القدرة على مواجهة الكوارث، وخاصة توسيع نطاق الحماية الاجتماعية القائمة على أساس نقدي، والتمويل التعويضي المصاحب، وتخصيص نسبة مئوية مستهدفة من الناتج الإجمالي المحلي (GDP) لهذا الأمر؛
- محاكاة الممارسات الجيدة في المنطقة من خلال استيفاء الحكومات لمجموعة من المعايير الدنيا الخاصة بالاستجابة والتأهب الفعّال؛
- وضع أسس واضحة للاستجابة الإضافية من جانب المجتمع الدولي والحكومات، على مختلف المستويات استنادًا إلى آليات قوية للإنذار المبكر والعمل المبكر.

٢- تعزيز دور المنظمات الإقليمية:

- تعزيز إدارة مخاطر الكوارث على المستوى الوطني، بما في ذلك ما يتم من خلال اعتماد أطر المساءلة لقياس التقدم المحرز في تحقيق الحد الأدنى من الأهداف.

٣- تمكين المجتمعات المتضررة من خلال تعزيز قدرتها على تحمل الصدمات:

- إشراك المجتمعات المتضررة في تحديد المخاطر الرئيسية وتصميم البرامج للتعامل معها؛
- توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية والتحويلات النقدية لإعطاء المجتمعات المتضررة الفرصة لتحديد أفضل طريقة لتلبية احتياجاتها الإنسانية العاجلة؛
- الاستماع إلى صوت المجتمعات المتضررة وتعظيم هذا الدور من خلال إشراكها في كل مرحلة من مراحل التأهيل، والتعافي، والاستجابة، والتأهب للحالات الإنسانية.

٤- استغلال الميزة النسبية للقطاع الخاص لصالح الإبداع الإنساني:

- تكوين شراكات مع القطاع الخاص، مثل إشراك قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وغيره من القطاعات، لتعزيز صوت الشعوب بشأن احتياجاتها وما إذا كان يتم تلبيتها أم لا؛
- إنشاء صندوق إبداع أفريقي لإقامة البنية التحتية، مثل المراكز الفنية، لتحفيز الإبداع الإنساني.

٥- إنشاء نهج متسق لإدارة المخاطر، وتعجيل الاستثمار من خلال الجماعات المعنية بتغير المناخ والجماعات الإنمائية، والسماح للمجتمع الإنساني الدولي باعتماد استراتيجيات الخروج:

- تعزيز إجراء تقييم مشترك للمخاطر، والتخطيط له، وتمويله فيما بين الجماعات المعنية بتغير المناخ، والجماعات الإنمائية والإنسانية، بما في ذلك ما يتم من خلال توطيد الترابط مع عمليات الحد من مخاطر الكوارث والتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ويتضمن الأمر أهداف التنمية المستدامة، وإطار عمل هيوغو ٢، والمؤئل الثالث، ومؤتمر تغير المناخ؛
- تخصيص نسبة مئوية من الميزانية المخصصة لكل استجابة إنسانية دولية لبناء قدرات للتأهب على المستوى المحلي؛
- بناء قاعدة الأدلة التي تضمن كفاءة الاستثمار في إدارة مخاطر الكوارث والآثار المترتبة عليه.

٦- جعل التمويل يلائم الهدف المنشود:

- تحسين سرعة الاستجابة للصدمات الكارثية ونطاقها من خلال إنشاء آلية عالمية جديدة للاستجابة السريعة أو تعزيز الآليات الموجودة؛
- استغلال إمكانيات المهاجرين الاقتصاديين والشباب في دعم العمل الإنساني، بما في ذلك ما يتم من خلال المساهمات المالية؛
- إزالة الوساطة، وإضفاء الطابع المحلي على الاستجابة الأولية عن طريق إنشاء صندوق إقليمي للتأهب والاستجابة للمنظمات المحلية ويتضمن التمويل الخاص ببناء القدرات.

٧- إدراج المخاطر في المناطق الحضرية بحيث تصدر جداول أعمال جميع الأطراف:

- تعزيز القدرات التحليلية لتحقيق فهم أفضل لمواطني الضعف في المناطق الحضرية من أجل تحديد أولويات الاستثمار في التأهب؛
- زيادة الالتزام من جانب الحكومات المحلية والوطنية في دمج المخاطر ضمن التخطيط الحضري؛
- تكيف النظام الإنساني والأدوات الخاصة بالأمر لملاءمة الاستجابة والتأهب الحضري على المستوى المحلي بشكل أفضل؛
- الاستناد إلى المبادرات الإقليمية وغيرها من المبادرات لتعزيز تبادل الخبرات والمعارف في مجال إدارة المخاطر الحضرية، بما في ذلك ما يتم من خلال رؤساء البلديات.

٨- بناء القدرة لدى المجتمعات الواقعة في أزمات طويلة الأمد:

- إجراء تحليل سياق مشترك من قبل الجهات الفاعلة لبناء السلام، والتنمية، والأطراف الإنسانية، ويركز على المخاطر المتعددة والاحتياجات المتطورة التي يواجهها السكان المتضررون؛
- وضع استراتيجية متكاملة تتبنى نسقاً طويل المدى ولكنه يتسم بالمرونة لتلبية احتياجات المجتمعات المتضررة، وخاصة في حالات النزاع طويل الأمد؛
- تحقيق قدر أكبر من الاستثمار الذي يقوم به المانحون على مدار سنوات عديدة مع تحمل المخاطر؛
- توسيع نطاق الحلول الدائمة للسكان من اللاجئين والنازحين داخلياً، بما في ذلك خيار الدمج المبكر في المجتمعات المستضيفة وبناء القدرة المحلية اللازمة لتمكين هذا.

٩- إصلاح هياكل التنسيق، بما في ذلك نظام المجموعات:

- ضبط آليات التنسيق في مختلف السياقات لتلبية الاحتياجات ذات الأوجه المتعددة للمجتمعات المتضررة بشكل أفضل سواء كانت تلك الاحتياجات طويلة الأمد أو قصيرة الأمد، وخاصة للسكان النازحين داخلياً والمجتمعات المستضيفة.

١٠- تعزيز قدرة الرعاية:

- إقامة الشراكات مع القطاع الخاص لدعم الرعاية في مجال سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة ككل، بما في ذلك التواصل بشأن التنبؤ بالأحوال الجوية، والأسواق، ومصادر المياه؛
- تعزيز دور الهيئات الإقليمية من خلال بناء القدرات المخصصة والسياسات الواضحة لضمان تلبية احتياجات الرعاية.

١١- الحد من التأثير السلبي للتشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب على العمل الإنساني:

- عقد حوار دولي بشأن هذه المسألة لإزالة الحواجز حول تلقي الأموال من جانب المنظمات الدينية على وجه التحديد، ونقل التحويلات إلى دول محددة؛
- إقامة نظام اعتماد للمنظمات غير الحكومية على المستويات المحلية، والوطنية، والإقليمية، وخاصة من بلدان الجنوب، للسماح بتدفق الأموال.

١٢- تعزيز دور الشباب في الشؤون الإنسانية:

- دعم الشباب في تعليم أقرانهم وتوعيتهم بشأن أهمية نبذ العنف ضد النساء والفتيات وإظهار الاحترام لهن؛

- تشجيع الشباب على مناصرة القضايا الإنسانية والاجتماعية باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي؛
- بناء الروابط بين الحكومات، والوكالات الإنسانية، وشبكات الشباب لاستكشاف الطرق العملية التي يمكن للشباب بواسطتها دعم الخطط الإنمائية والإنسانية.

١٣- التصديق على الاتفاقيات الخاصة بحماية الأشخاص أثناء النزاعات وغيرها من الحالات والعمل على تنفيذ تلك الاتفاقيات، وخاصة اتفاقية كمبالا بشأن المشردين داخليًا:

- جعل الحكومات تنشر أحكام هذه المعاهدات إلى وكالات الأمن الخاصة بها؛
- جعل المجتمع المدني يقوم بالأمر ذاته لأصحاب المصلحة الآخرين، وخاصة المجتمعات، والمنظمات الإنسانية، والجماعات المسلحة.

١٤- جعل الحماية تتصدر عملية الاستجابة الإنسانية في حالات النزاع:

- احترام جميع الأطراف المشتركة في نزاع ما للقانون الإنساني الدولي لضمان تحقيق حماية أفضل للمجتمعات المحلية وتيسير الوصول إليها؛
- القيام بشكل منهجي بإدراج المسائل المتعلقة بالحماية في جميع التقييمات والبرامج التي تقوم بها المنظمات الإنسانية، مع توجيه اهتمام من نوع خاص للتهديدات المحددة التي تواجهها مجموعات السكان، بما في ذلك النساء، والرجال، والفتيان، والفتيات، والمسنون، والأشخاص الأقل قدرة، فضلاً عن مشاركة المعلومات حول الاتجاهات للسماح بالمراقبة المشتركة.
- تعزيز قدرات المجتمعات والشعوب المتضررة على تحقيق الحماية الذاتية.

١٥- وضع حد للنزاعات:

- تسهيل إيجاد حل عاجل للنزاع عن طريق الحكومات والمنظمات الإقليمية؛
- تأكيد الدور الفعال للمرأة في منع نشوب النزاعات وحلها، بما في ذلك القيام بدور الوسيط؛
- زيادة مشاركة الوسطاء مع المنظمات الإنسانية لإدراج مسألة النظر في التأثير الإنساني للنزاعات أثناء مفاوضات السلام.

١٦- تعزيز إمكانية حصول الأشخاص المتضررين على الحماية والمساعدة الإنسانية:

- تعزيز الحوار بين المنظمات الإنسانية والحكومات، والأطراف الأخرى المشتركة في النزاعات، والزعماء الدينيين، والشعوب، والمجتمعات لتعزيز فكرة قبول العمل الإنساني؛
- استخدام الإدارة عن بعد كملاد أخير للمنظمات الإنسانية، نظرًا لما تواجهه من مخاطر أصيلة تنتج عن تحويل المعونة فضلاً عن الصعوبات الكبيرة التي تواجهها في مسألة الحماية، مع ضمان تطبيق آليات صارمة و رادعة للمساءلة عندما تستخدم طريقة الإدارة هذه في المساعدة لإنقاذ الحياة؛
- الحفاظ على تصدر مسألة سلامة العاملين في المجال الإنساني وأمنهم لجدول أعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فضلاً عن معالجة هذه القضية على مستوى الدولة.

١٧- ضمان احترام الجميع للمبادئ الإنسانية والعمل على تفهمها:

- تعزيز المبادئ الإنسانية من قبل مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني؛
- ضمان اتخاذ القرارات وفقاً للاحتياجات الحالية ودون وجود دعم لطرف مشترك في النزاع.

وقد حظي ملخص الرؤساء المشاركين بتأييد الرؤساء المشاركين للفريق التوجيهي الإقليمي: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.